

تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٩، تموز ٢٠٠٤

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

لقد تقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر وزراء المالية حول "الإصلاح المالي في الدول العربية والشرق الأدنى" في لبنان في شهر أيلول من العام الماضي وبدأ التحضير لهذا المؤتمر قبل أن تبدأ الدعوات المتزايدة، لاسيما من الجهات الخارجية، للتداول في أمور الإصلاح على مستوى المنطقة العربية ككل. ولقد عقد المؤتمر في ١٨ و١٩ أيار في بيروت، بحضور ١٢ وزيراً من وزراء المالية العرب كما شارك فيه عدد من ممثلي باقي الوزراء وكذلك عدد كبير من المسؤولين في الإدارات المالية في الدول العربية والشرق الأدنى والخبراء والمسؤولين في المنظمات الإقليمية والدولية. وكانت الغاية الأساسية هي إطلاق حوار بناء وإقامة ورشة نقاش هدفها حفز التفكير المشترك والتنسيق والتدبير في ما تواجهه دول وشعوب المنطقة العربية وفي كيفية تطوير مجالات التعاون والتكامل في ما بين هذه الدول وهذه المجتمعات.

### المسائل المشتركة بين دول المنطقة العربية:

لقد توافق الوزراء المعينون على التأكيد على أهمية مسألة تحقيق النمو ◀◀

### برعاية:



### الافتتاحية

"إن بيروت هي المدينة المناسبة لعقد هذا المؤتمر نظراً لخبرة لبنان الواسعة في مجال الإصلاح المالي، لاسيما وأنه يحمل دروساً في هذا المجال يمكن أن تستفيد منها دول المنطقة والمنظمات الدولية المشاركة في هذا المؤتمر. وأبرز تجاربه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي بلغت، في غضون سنتين، مستويات من الفعالية الضريبية تضاهي مستويات الدول الصناعية..."

نائب مدير صندوق النقد الدولي  
الأستاذ أغستن كارستنز

في هذا العدد

### الافتتاحية

#### التدريب

- دفعة الموظفين الجدد - شباط ٢٠٠٤ - ص ٢
- خطة التدريب الداخلي في المعهد المالي للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - ص ٢
- الصفقات العامة - ص ٣
- كيف يستخدم برنامج سيفتاس - ص ٤
- موظفو المالية يحسنون مهاراتهم القيادية والإدارية - ص ٤
- اختبار قبل الالتحاق بدورة مبادئ المحاسبة - ص ٤
- فريق المعلوماتية في نشاط دائم - ص ٥
- إرادة مجموعة وعزم مدرسة في لقاء أول

لتدريس اللغة الإنكليزية - ص ٦

#### شركاء في التدريب

- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية
- برنامج عمل مشترك مع المديرية العامة للمحاسبة - ص ٦
- الاتفاقيات الضريبية الدولية - ص ٦
- التعاون مع منظمة الجمارك العالمية - ص ٧
- توقيع مذكرة تفاهم بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي - ص ٨

#### أخبار الوزارة

- مؤتمر وزراء المالية حول الإصلاح المالي في الدول العربية والشرق الأدنى - ص ٩
- وزارة المالية تستقبل في مقرها المركز

الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط - ص ١٠

- وزارة المالية بقلم مجلة Choices - ص ١٠
- لوحات موسيقية وفتية للاحتفال بيوم المرأة العاليي - ص ١١

#### مشاريع جديدة

- أنظمة المعلوماتية التطبيقية... ماذا حققت أعمال المكننة حتى اليوم؟ - ص ١١
- الملف: الضريبة الموحدة على الدخل - ص ١٢
- أخبار سريعة - ص ١٤
- حديثكم حديثنا - ص ١٥
- حياة الوزارة - ص ١٦
- الكتابة المالية - ص ١٧

والتنمية المستدامة التي لطالما كانت هدفاً خطط التحرير الاقتصادي والتنموية الاقتصادية في البلدان العربية. "ويمكن القول



الآن أنه وبعد حوالي العقدين (وعندنا في لبنان منذ مطلع التسعينات فقط) أن قدرًا من النجاح تحقق حتى ما بعد أواسط التسعينات، وذلك في بلوغ معدلات مقبولة من النمو. وقد تم ذلك عن طريق بعض عمليات التصحيح الهيكلي، وعن طريق التغيير والتطوير في القوانين والإجراءات، وعن طريق التطور الحاصل في بعض القطاعات النوعية، وبخاصة قطاعات الخدمات والاتصالات، وعن طريق الانفتاح المحدود في بعض أسواقنا العربية بعضها على بعض أو على الأسواق الدولية وبما أسهم في تحقيق تواصل أوسع بين مواطني الدول العربية على مستوى العمالة وعلى المستوى السياحي، ومستوى رجال الأعمال ومشروعاتهم".

بيد أنه، وفي مقابل ذلك، "حدثت إعاقات" في عمليات التطوير، من أهمها الاختناقات الناتجة عن استمرار ارتفاع العجزات والدين العام في الموازنات العامة للدول العربية، وانخفاض نسب الاستثمارات في المنطقة العربية كلها". كذلك فقد أسهم التنامي الكبير في عدد السكان وبالتالي الضغوط المتأنية عن التزايد الكبير في عدد المنضمين إلى سوق العمل والباحثين عن فرص عمل جديدة، واستمرار ثقل حجم الدولة والإدارة العامة في مفاومة حجم المشكلة، ومن جهة أخرى، "تعاني دولنا من ضعف التصدير بين الدول العربية وإلى الخارج، ومن اضطراب العلاقات بين القطاعين العام والخاص، وانخفاض مستويات الإنتاجية وتدني الاستثمارات عن الحدود التي تحتاجها الاقتصادات العربية لتحقيق معدلات متنامية ومستدامة في النمو، واستشراء التوجهات نحو الأنماط الاستهلاكية التماضية في المجتمعات

العربية مع ما يشكّله ذلك من ضغوط على الموارد المتاحة". لكن على الرغم من تلك الإعاقات "يكون علينا أن نستفيد من الظواهر الإيجابية المتاحة لنا للدخول في آفاق حلول للمشكلات البنيوية، والأخرى الناجمة عن الاضطراب في العلاقة بالسوق الدولية، والعلاقات في ما بين الدول العربية وانفتاح اقتصاداتها على بعضها بعضاً".

**المحاور التي استخلصها الوزراء العرب بوجوب تركيز الجهود عليها في المرحلة القادمة:**

كما تُساوَق اقتصاداتنا الاقتصادية العالمية، يكون علينا الخروج من الوهدة والجمود، والتركيز على عدة أمور حتى لا تتحول إلى قضايا مستعصية لا يمكن الخلاص منها ومن أهمها:

أولاً: "متابعة الجهود نحو ترشيح حجم الدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين فرص نموه وتطوره ومبادراته، مع التأكيد على أهمية الضوابط الضرورية في مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز الإدارة الرشيدة والإفصاح والشفافية بذات القدر الذي هو مطلوب من المؤسسات والإدارات التابعة للقطاع العام، حماية للمواطنين وتعزيزاً للثقة في حركة اقتصاداتنا وتطورها ونموها". "لا بُدّ إذاً من خروج الدولة من التدخلية المفرطة، وحصص نشاطها المباشر في القطاعات الاستراتيجية التي لا يجوز لها الاستقالة منها، إذ إن القطاع العام، وطرائق إدارته، ما تزال تشكّل عبئاً كبيراً على الاقتصاد وحركته، ولاسيما بسبب ضعف البنى المؤسسية لديه، إلا أن هذه التوجهات في ما خص دور الدولة يجب أن تتم بالتساوق على التأكيد على دور الدولة الإشرافي والتحفيزي في القطاعات التي يصار إلى إبلاء إدارتها وتشغيلها إلى القطاع الخاص".

ثانياً: "معالجة مسألة الاستثمار الضعيف الناجم عن صغر السوق وتشردمها، والعمل الأهم في ذلك هو العمل على تكبير حجم الاقتصاد وتنويع الإنتاج من خلال الاستثمار في مشاريع ذات جدوى موثقة، كما يكون علينا تحقيق تعاون أوسع على مستوى الدول العربية ومؤسساتها وانفتاحاً أكبر لاقتصاداتها وأسواقها على بعضها بعضاً، لاسيما وأننا نشهد المزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، والتي لا بد للتعامل معها بنديّة من خلال تكتل عربي يضعنا على الخريطة العالمية هناك ضرورة لتكبير حجم السوق من أجل جذب الاستثمارات، وهي عملية جدلية ذات طرفين، فتكبير حجم السوق يحتاج إلى الاستثمارات، كما أن الاستثمار يحتاج لسوق كبرى وإلى فرص في نطاقها بحيث يسهل ويجدي التحرك

"كما أنه هناك ضرورة لبذل اهتمام فائق لتعزيز كفاءة الأسواق المالية لدينا وتعزيز شفافيتها وقدرتها على اجتذاب المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية". وهناك ضرورة للعمل على "زيادة مرونة سوق العمل بما يسهل ويخفف كلفة الاستثمار أكان ذلك في الدخول فيه أو في الانسحاب منه وبما لا يُثبِّط همم المبادرين ولا يجعلهم يحجمون عن الاستثمار".

مشكلة التطوير والتلاؤم مع حاجات الاقتصاد وأسواق العمل وخصوصاً في ضوء النمو السكاني السريع في بلداننا العربية. "نحن ولاشك محتاجون لاستثمارات كبرى في المجال التعليمي والتدريب، على أن تكون هذه الاستثمارات مدروسة بحيث تتلائم مع حاجات السوق، سيما وأن التخصصات التي تدخل السوق مباشرة محتاجة للإنفاق والتطوير وتعزيز الكفاءة، من هنا ضرورة العمل على رفع مستويات مناهجنا التعليمية

ثالثاً:



وتطويرها لتأهيل الأجيال الجديدة من الدخول في عصوريات الاقتصاد العالمي ومجتمع اقتصاد المعرفة.

رابعاً: إعادة الاعتبار لقيم العمل وأخلاقه ومكافأة الإنتاجية والتميز والتأكيد على الانضباط واحترام الكفاءة في إدارتنا ومؤسساتنا.



خامساً: من الضرورةً بمكان العمل على بذل الجهود اللازمة لتعزيز شفافية المالية العامة في دولنا، وشفافية البيانات والإفصاح عن السياسات النقدية والمالية، والعمل أيضاً وبجدية كاملة على إرساء قواعد التشريعات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وضرورة تحري المزيد من الشفافية في نظم إعداد الموازنات المالية، ونشر الإحصاءات الاقتصادية بشكل دوري ومقارن.



وهناك ضرورة أيضاً وإيضاً لإصلاح المالية العامة وترشيد الإنفاق وإصلاح النظم الضريبية والجمركية، وتوسيع الوعاء الضريبي ما يسهم في زيادة الواردات وبالتالي في دعم الموازنات الحكومية وخفض العجزات فيها وبمكّن المواطنين جميعاً من تحمل الاقتطاعات الضريبية بعدالة كل حسب اقتداره. ولعله من المفيد التأكيد على أن إدراك ضرورة وأهمية تنفيذ هذه الإصلاحات لا ولم يأت، كما يحلو للبعض أن يضعها، تلبية لمطالب خارجية. فدولنا تتفق على ضرورتها لا بل على أهمية الحاجة الماسة للعمل على تحقيقها، ذلك أنّ السير في التطويرات المؤسسية والإصلاحات المالية والاقتصادية التي جئنا على ذكرها إنما تتيح لنا إمكانية التصرف بمواردنا البشرية والمادية والزمنية الكبيرة واستعمالها بكفاءة ومردودية أعلى لمصلحة مواطنينا وبلداننا وما يحقق معدلات مستدامة من النمو والتنمية. كما أن تبنينا لها يمكّننا من التأهل للسوق الدولية، وللمنافسة فيها بما ينعكس إيجاباً على اقتصاداتنا ومواطنينا.

## قرارات شجاعة إيداناً بالتغيير

نحن محتاجون لقرارات شجاعة في مجال اعتماد الإصلاحات اللازمة التي علينا واجب العمل على تبنيتها في حكوماتنا ومجتمعنا. وهناك قرارات شجاعة علينا اتخاذها في مجال العلاقة فيما بين دولنا، وكذلك في مجال علاقة دولنا مع سائر دول المنطقة والعالم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا، فإن حاجتنا هي إلى:

× التغيير الذي يمكننا من استعمال مقدراتنا وإمكاناتنا وطاقاتنا بالشكل الأمثل.  
× التغيير الذي يضعنا على المسار الصحيح الذي لا مجال فيه للتراجع أو للتواكل أو للتباطؤ وحتى لا نضيع مرة أخرى الفرص التي تتاح لنا. فتضحيات اليوم هي أقل كلفةً من تضحيات الغد التي سنضطر إليها إذا ما تأخرنا اليوم عن معالجة قضايانا بالعزيمة الملائمة.

× التغيير المستند إلى إجراءات مبرمجة نستطيع أن نبني على نجاحاتنا فيها.  
× التغيير الذي يحفظ الانتماء والمصالح، ويحفظ السيادة والكرامة، ويحسّن من مستوى حياة مواطنينا حاضراً ومستقبلاً، ويهبنا القدرة على مواجهة التحديات.



عواد السخري

## دفعة الموظفين الجدد - شباط ٢٠٠٤

## خطة التدريب الداخلي في المعهد المالي للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥



في ٢٠ شباط ٢٠٠٤ استقبل المعهد المالي ١٠٨ متدرباً من الناجحين الجدد في مباراة مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب ومحاسب ومحتسب ومراقب جباية. وكغيرها من الدورات التي تتوجه إلى الموظفين الجدد. تمتد هذه الدورة على فترة ثلاثة أشهر وتهدف إلى تزويد المشاركين بالمعلومات العامة والتقنية التي تساعدهم على تسلم مهامهم في وزارة المالية. وينقسم الموظفون الجدد إلى دفعتين. وتتميز الدورة الحالية بالتفسير المفصّل للضرائب والرسوم وبإضافة تقنيات التدقيق المكتبي والميداني على البرنامج وإضافة الزيارات الميدانية إلى مختلف إدارات مديرية المالية العامة وبعض المؤسسات العامة والبلديات. وفي الإطار نفسه. نظم المعهد المالي بالتعاون مع مركز الدراسات التشريعية في جامعة نيويورك-ألبياني. زيارة ميدانية لبلدية جونيه. لاعتبارها بلدية ذات صفة نموذجية. هدفت هذه الزيارة إلى التعرّف على الأنظمة الممكنة في إدارة البلدية لاسيما برنامجي الواردات والموازنة البلدية. وقد قام الموظفون أيضاً بجولة في مكتب الاستقبال للإطلاع على برامج خدمات المكلفين والتعرف إلى كيفية قيام موظفي البلدية بعملهم اليومي.

كما استطاع المتدربون زيارة مقر بورصة بيروت للتعرف على نظامها الممكن وعلى طريقة العمل فيها ومراقبة كيفية سير العمليات المالية من شراء وبيع في رهة البورصة. ■

اعتمد المعهد المالي في وضع خطته التدريبية الداخلية للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

منهجية جديدة قوامها إشراك المعنيين في مديريات ودوائر وزارة المالية كافة في اقتراح البرامج والتوصيات بحسب طبيعة عملهم والصعوبات التي تواجههم. ولهذه الغاية. دعا وزير المالية. الأستاذ فؤاد السنيورة. المسؤولين في وزارة المالية إلى اجتماع عمل في المعهد المالي بتاريخ ٢٠٠٤/١/٣٠ لعرض آلية التدريب الحالية في المعهد المالي والإعداد لورش عمل لاحقة في هذا المجال. وقد تلا هذا الاجتماع التحضيري ٦ ورش عمل شارك فيها ٥١ مسؤولاً وموظفاً من مدراء ورؤساء دوائر وموظفين من مختلف مديريات وزارة المالية. وقد قدّم المشاركون اقتراحات لاحتياجات الموظفين التدريبية في دوائرهم وأضافوا بعض الأولويات والتوصيات. كما عقد اجتماع عمل مع المديرية العامة للجمارك ومديرية المساحة والشؤون العقارية لتحديد المواضيع الجمركية.

توزعت البرامج التدريبية للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على ١٠ مناهج تدريبية: الضرائب والرسوم. الحاسبة والتدقيق. المواضيع القانونية وأخلاقيات العمل. الاقتصاد والمالية. توحيد التطبيق وحل النزاعات. الإدارة والتواصل. الجمارك. المعلوماتية واللغات. كما تضمنت الخطة أنشطة ذات صلة بالتدريب كتطوير قاعدة المعلومات الحالية حول المديرين وتحضير الحقائق التدريبية. ■



## التوصيات الناتجة عن ورش العمل التحضيرية كما عبّر عنها المشاركون

- تنظيم دورات تدريبية تطبيقية تتناسب وطبيعة عمل الموظفين في وزارة المالية؛
- الاستعانة بمدرّبين لديهم الإلمام العلمي والعملية بالمادة التدريبية من داخل الوزارة أو من خارجها؛
- استشارة المعنيين بالبرامج التدريبية من مسؤولين وموظفين قبل البتّ بها نهائياً؛
- شرح برامج المعلوماتية الجديدة وكيفية الاستفادة من تطبيقاتها؛
- إيجاد آلية معينة لتحفيز الموظفين للمشاركة في الدورات التدريبية؛
- السعي لاعتماد التدريب كمعيار أساسي في ملف الموظف وإدراجه من ضمن معايير تقييم أداءه؛
- وضع آلية متابعة وإشراف على المتدربين بعد انتهاء الدورات وذلك بالتعاون مع المسؤولين الهريمين والمدرّبين؛
- إعداد التوصيات والتعاميم التي ترتبط بموضوع الدورة ومتابعتها (كمواضيع توحيد التطبيق مثلاً) وإمكانية تنظيم لقاءات عمل متممة؛
- محاولة إيجاد حل عملي لمشاركة العاملين على الفاتورة لناعية احتساب التدريب من ضمن ساعات العمل؛
- طرح إمكانية إعطاء بدل نقل أو تنفيذ استراحات خاصة لموظفي المناطق. أو حتى تنفيذ التدريب في المنطقة؛
- الانتباه عند تحديد تاريخ الدورة للمهل وظروف العمل في الدوائر.



## الصفقات العامة

## دورة تدريبية حول الصفقات العامة:

٣٠/١٦ نيسان ٢٠٠٤ (٢٢ ساعة)

”الصفقات العامة“ موضوع الدورة التدريبية التي نظمها المعهد المالي لـ ٢٠ موظفاً من مديريات المالية العامة والجمارك العامة والأمن العام بهدف تعميق معرفتهم بالأحكام الخاصة بهذه الصفقات لاسيما تلك المتعلقة بصفقات اللوازم والأشغال والخدمات. وقد درّبت في الدورة القاضية هدى حايك، رئيسة غرفة في ديوان المحاسبة، وامتدت الجلسات على ٢٢ ساعة تدريب تخللها نقاش وتمارين تطبيقية ودراسة ملفات.

## في مبادئ الصفقات

كيف تعقد الصفقات؟



نصت المادة ١٢٠ من قانون المحاسبة العمومية على أن تنفذ نفقات اللوازم والأشغال والخدمات إما بواسطة صفقات تعقدتها الإدارة مع الغير وإما بواسطة الإدارة مباشرة أي بطريقة الأمانة، بالنسبة للصفقات التي

تعقدتها الإدارة مع الغير فهي ليست حرة في اختيار التعاقد معها وعليها أن تتوخى من التعاقد حقيق أفضل خدمة بأقل كلفة ممكنة وحماية مصالحها المالية والفنية.

ما هي طرق التعاقد؟

تعقد صفقات اللوازم والأشغال والخدمات بالناقصة العمومية غير أنه يمكن في الحالات المبينة في ما يلي عقد الصفقات بطريقة الناقصة المحصورة أو استدراج العروض أو التراضي أو بموجب بيان أو فاتورة.

## ١. المناقصة:

هنالك نوعين من المناقصات: المناقصات العمومية والمناقصات المحصورة.

المناقصة العمومية: هي طريقة تعاقد تلزم الإدارة بمقتضاها التعاقد مع من قدم أدنى الأسعار أو أفضل العروض وفقاً لما هو منصوص عليه في دفتّر الشروط\* الخاص للعائد للصفقة والذي تتم على أساسه المناقصة. إنّ المناقصة العمومية هي الطريقة العادية لإجراء الصفقات العمومية، بمعنى آخر يمكن إجراء أي صفقة عمومية بموجب مناقصة عمومية دون وجوب

تحقق أي شرط. وفي سبيل تحقيق الغاية من المناقصة العمومية تُراعى فيها مبادئ أساسية ثلاث وهي: العلنية، المنافسة والمساواة بالإضافة إلى وجوب إرساء الصفقة إلى من قدم أدنى الأسعار أو أفضل العروض.

المناقصة المحصورة: هي الطريقة التي بموجبها لا تسمح الإدارة بفتح باب المنافسة أمام الجميع وينحصر التنافس بين فئة محدودة من العارضين تتوفر فيهم مؤهلات مالية وفنية ومهنية بتطلبها تنفيذ الصفقة موضوع المناقصة على أن تحدد هذه المؤهلات بصورة مفصلة في دفتر الشروط الخاص كما أوجبت أن تحدد فيه سائر الضمانات التي يجب أن تتوفر في المناقصتين والمواصفات التي يجب أن تتميز بها الأشغال أو المواد المطلوبة.

## \* دفتر الشروط

إن دفتر الشروط الخاص هو المستند الأساسي لكل صفقة لذلك فقد حددت المادة ١٢٦ من قانون المحاسبة العمومية ما يجب أن يتضمنه دفتر الشروط الخاص من معلومات أساسية تاركة للإدارة إضافة ما تراه مناسباً من معلومات وشروط أخرى.

على ماذا يحتوي دفتر الشروط؟

- أنواع اللوازم أو الأشغال أو الخدمات المراد تلزمها وأوصافها. المؤهلات والشروط الخاصة التي يجب أن تتوفر في من يريد الاشتراك في المناقصة. يتم تحديد المؤهلات بالاستناد إلى نوع الصفقة ومواصفاتها الفنية وقيمتها.
- عناصر المفاضلة وهي العناصر التي تلجأ إليها الإدارة كلما كان في نيتها عدم التقيد بالسعر الأدنى على أن تبين هذه العناصر بصورة واضحة ومفصلة وأن يوضع لكل منها معدل خاص.
- الأساس الذي يعتمد لإجراء المناقصة وفقاً لأحكام المادة ١٢٤ (تقديم أسعار أو تنزيل مئوي إذ أن العارض يقتضي أن يكون على بينة من ذلك لتنظيم عرضه على هذا الأساس).
- شروط التنفيذ الخاصة بالصفقة.
- مهلة التسليم.
- مقدار الكفالة التي يجب تقديمها للاشتراك في المناقصة ولضمان قيام الملتزم بتعهداته.
- غرامة التأخير التي تفرض على المتعهد في حال عدم تقييده بمهلة التنفيذ.
- يضم إلى دفتر الشروط الخاص كلما كان ذلك ممكناً كشف تخميني بالكميات والأسعار.

٨. اللوازم والأشغال والخدمات التي تؤمنها الإدارة بواسطة المنظمات الدولية وذلك بسبب مكانة هذه المنظمات من جهة وعدم توخيها الربح من جهة ثانية.

#### ٤. البيان أو الفاتورة:

- يمكن عقد الصفقات بموجب بيان أو فاتورة في الحالات التالية:
١. إذا كانت قيمتها لا تتجاوز ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.
  ٢. إذا كانت أسعار المواد المراد شراؤها محددة في تعريفه صادرة عن الإدارة أو هيئة دولية معترف بها ويتعذر الحصول على سعر أدنى لها.
  ٣. إذا كانت الصفقة تتعلق باستئجار آليات أشغال عامة بموجب تعرفه عامة تحدد بقرار من الوزير المختص. ■

#### كيف يستخدم برنامج سيغتاس:

١٩ نيسان ٢٠٠٤ (٤ ساعات)

عقد المعهد المالي بالتعاون مع المركز الإلكتروني دورة تدريبية على نظام سيغتاس SIGTAS واشتمل البرنامج على كيفية البحث الدقيق عن المكلفين والإطلاع على تصاريحهم واستخراج المعلومات التي تساعد الموظف على الدراسة المكتيبة لأعمال المكلف. وتضمن البرنامج أيضاً جلسة مخصصة للتوزيع اليومي للساعات. شارك في هذه الدورة ١٠ موظفين ودربت فيها السيدتين فانت يونس وهناء حلاق. ■

#### موظفو المالية يحسنون مهاراتهم القيادية والإدارية:

٦ أيار / ١٧ حزيران ٢٠٠٤ (٢٥ ساعة)

إن تطوير الإدارة العامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة الموظفين فيها. لاسيما القياديين منهم. على تطوير أنفسهم وأدائهم للمزيد من الفعالية والعلاقات البناءة مع المواطنين. وفي هذا الإطار. عقد المعهد المالي دورة تدريبية مكثفة لـ ١٨ مشاركاً من رؤساء دوائر ومراقبين رئيسيين من مديرتي المالية العامة والجمارك العامة ومستشفى بيروت الحكومي. اشتملت الدورة على عدد من المواضيع المرتبطة بالإدارة الفعالة والقيادة والتواصل وحل المشكلات واتخاذ القرار فضلاً عن عمل الفريق والتفويض ومواضيع عدة أخرى. تميزت هذه الدورة بأسلوبها التشاركي والتفاعل بين المشاركين والمدربين. الأستاذ بيار فلغلي والدكتور داني ضو. وقد أتاحت هذه الدورة للمتدربين العمل على ذاتهم وتقييم مواقفهم من خلال تمارين عملية وتطبيقية. ■

#### اختبار قبل الالتحاق بدورة مبادئ المحاسبة:

٢٨ نيسان / ١٧ حزيران ٢٠٠٤ (٢٥ ساعة)

نظم المعهد يوم الأربعاء الواقع فيه ١٤ نيسان ٢٠٠٤ اختباراً لتحديد مستوى المحاسبة لعدد من موظفي وزارة المالية الراغبين

#### ٢. استدرج العروض:

- يمكن عقد الصفقات بطريقة استدرج العروض في الحالات التالية:
١. إذا كانت قيمتها لا تتجاوز المئة مليون ليرة لبنانية وقد اشترط ديوان المحاسبة للموافقة على عقد الصفقة بطريقة استدرج العروض واعتبار المنافسة مؤمنة أن يكون قد تقدم للاستدرج أكثر من عرض تقل قيمته عن مئة مليون ليرة لبنانية.
  ٢. إذا كانت قيمتها تتجاوز المئة مليون ليرة لبنانية وكانت تتعلق:
    - ❖ بالأشغال التي تقوم بها الإدارة على سبيل التجربة أو الدرس بشرط أن يقرر ذلك الوزير المختص.
    - ❖ بالأشياء والمواد والغالل التي يجب شراؤها في مكان إنتاجها نظراً لطبائعها الخاصة بالشحن والنقل والضمائم.
    - ❖ باللوازم والأشغال والخدمات التي لم يقدم بشأنها أي سعر في المناقصة أو قدمت بشأنها أسعار غير مقبولة.
    - ❖ باللوازم والأشغال والخدمات التي لا تسمح بعض الحالات المستعجلة الناشئة عن ظروف طارئة بطرحها في المناقصة على أن يقرر ذلك الوزير المختص.

#### ٣. الاتفاق بالتراضي:

يمكن عقد الاتفاقات بالتراضي مهما كانت قيمة الصفقة في حالات عدة. نذكر منها:

١. اللوازم والأشغال والخدمات التي لا يمكن وضعها في المناقصة إما لضرورة بقائها سرية وإما لأن مقتضيات السلامة العامة حول دون ذلك شرط أن يقرر ذلك الوزير المختص.
٢. اللوازم والأشغال والخدمات الإضافية التي يجب أن يعهد بها إلى الملتزم الأساسي لتلا يتأخر تنفيذها أو لا يسير سيراً حسناً فيما إذا جيء بملتزم جديد أثناء تنفيذ الصفقة.
٣. الأشياء التي ينحصر حق صنعها في حامل شهادات اختراعها.
٤. الأشياء التي لا يملكها إلا شخص واحد.
٥. اللوازم والأشغال والخدمات الفنية التي لا يمكن أن يعهد بتنفيذها إلا لفنانين اختصاصيين أو حرفيين أو صناعيين دَلَّ الاختبار على اقتدارهم.

٦. اللوازم والأشغال والخدمات التي يصنعها ذوو العاهات والمحتاجون المرخص لهم بالعمل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على أن لا يتجاوز أسعارها الأسعار الرائجة في السوق والعامل الاجتماعي هو الأهم في هذه الحالة.
٧. اللوازم والأشغال والخدمات التي يمكن أن يعهد بها إلى المؤسسات العامة أو البلديات.

## فريق المعلوماتية في المعهد المالي في نشاط دائم

### الزيارات الميدانية لمتابعة دورات المعلوماتية

في خطوة جديدة من نوعها، قام فريق المعلوماتية في المعهد المالي، المدربان أياد غنّام ورياض أبو ساري، بزيارات ميدانية إلى ماليتي لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي خلال شهر شباط ٢٠٠٤. وهدفت هذه الزيارات إلى متابعة الموظفين الذين سبق وشاركوا في دورات المعلوماتية في المعهد المالي والتأكد من قدرتهم على تطبيق ما تدربوا عليها وتقديم الإيضاحات اللازمة وتحديد احتياجاتهم المستقبلية في هذا المجال. وقد رحّب الموظفون بهذه الزيارات وعبروا عن ارتياحهم للإجاز الحقق في مجال التدريب على برامج المعلوماتية وأشادوا بالدعم التقني المتاح لهم عند الحاجة من الموظفين العاملين في المراكز الإلكترونية في المناطق. ■

### تدريب ممكن لعدد من موظفي الشؤون العقارية في مالية لبنان الشمالي - الأمانة الثانية

تمهيداً لمكنة أمانة السجل العقاري، عقد مدربو المعلوماتية في المعهد المالي، المدربان أياد غنّام ورياض أبو ساري، دورة تدريبية لـ ١٣ موظفاً من دوائر الشؤون العقارية - الأمانة الثانية في محافظة الشمال. هدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين من استعمال الحاسوب تحضيراً لمكنة السجل العقاري واشتملت على كيفية استعمال الحاسوب الشخصي واستعمال برنامج الطباعة Word وبرنامج الجداول والأرقام Excel. وفي الإطار عينه يعد فريق المعلوماتية لدورة مماثلة للموظفين في أمانة السجل العقاري في زحلة. ■



### ولبرنامج إدارة البيانات Access دورات تدريبية أيضاً

أضاف فريق المعلوماتية في المعهد المالي برنامجاً تدريبياً جديداً على البرامج الحالية وهو "إدارة البيانات" Access، ويساعد هذا البرنامج على تخزين البيانات اليومية وترتيبها وفرزها بهدف استعمالها بشكل فعال، أي تكوين ما يعرف بـ"قاعدة البيانات". أضيف إلى أنه يسهل عملية تحليل المعطيات ويساعد في عمليات التخطيط، ونذكر على سبيل المثال إدارة المخزون وتخطيط المشتريات. وقد عقد فريق التدريب حتى مطلع شهر حزيران ٢٠٠٤، ثلاث دورات تدريبية شارك فيها ١٨ متدرباً وتستمر الدورات خلال العام ٢٠٠٤. ■

في المشاركة بالدورات التدريبية في المحاسبة مع الأستاذ أنطوان حبيقة، وبنيتجة الاختبار، تم توزيع المشاركين على ٣ مستويات (مبتدئ، متوسط، ومتقدم).

وفي ٢٨ نيسان ٢٠٠٤، بوشرت الدورة التدريبية للمستوى المبتدئ بمشاركة ١٨ متدرباً وقد تناولت التعريف العام بمبادئ المحاسبة ومحتويات رأس المال والميزانية العمومية وطرق تغيراتها وحساب النتيجة والميزان العام والتصميم المحاسبي العام والقيود اليومية ومسك الدفاتر التجارية. ■

### موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته:

٧-٢٤ أيار ٢٠٠٤ (١٥ ساعة)

يستمر المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٤، بتوسيع أفاق الموظفين وتطوير معلوماتهم القانونية من خلال الدورات التدريبية حول "موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته"، وذلك بهدف تعريفهم بالقوانين اللبنانية التي ترعى واجباتهم ومسؤولياتهم المسلكية والجزائية والمدنية، وكذلك تعريفهم بالأعمال المحظورة وأنواع العقوبات والتعمق بنظام الموظفين الحالي، وتناول الدربة، الحمائية سهى البساط المقدم، في البرنامج بالتفصيل مبادئ التعيين والشروط الخاصة بوزارة المالية إضافة إلى حقوق الموظف المالية وأوضاعه الوظيفية وانتهاء الخدمة، إلخ. وذلك من خلال تمارين تطبيقية وأسلوب تدريبي يعتمد على النقاش وتبادل التجارب. وبعد الدورة التدريبية التي شارك فيها ١٥ متدرباً ونفذت في أيار ٢٠٠٤ في المعهد المالي، سوف يشارك موظفو محافظة الشمال في دورة خاصة بهم في طرابلس. ■

### إرشادات عملية لعلاقة ببناء بين الموظف والمكّث

١. بدء نهار العمل بإيجابية وذهن منفتح.
٢. الاستعداد للصعوبات وللخبرات الجديدة.
٣. معرفة القوانين والمراسيم والتعاميم المتعلقة بالملف.
٤. الإطلاع على طبيعة عمل وزارة المالية وخدماتها الأخرى.
٥. درس ملف المكلف بدقة وموضوعية.
٦. التعامل مع المكلف بلباقة ومظهر لائق.
٧. كسب ثقة المكلف واحترام المؤسسة التي يمثلها.
٨. الإصغاء إلى ما يريده المكلف.
٩. طرح الأسئلة وإعادة صياغة المضمون للتأكد من المطلوب.
١٠. تحديد التوقيت المناسب والمهل المحددة.
١١. التعاون مع مختلف الموظفين المعنيين في الدائرة وخارجها وتنظيم الإحالات الصحيحة إليهم.
١٢. التعامل بإيجابية مع مختلف أوضاع المكلفين.
١٣. متابعة الملف والعاملة وإرشاد المكّث بالشكل العملي والصحيح والدقيق وعرض البدائل عند الحاجة.

## التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

## برنامج عمل مشترك مع المديرية العامة للمحاسبة وزيارة بعثة المعهد المالي إلى فرنسا

في إطار التعاون المشترك والمستمر بين وزارة المالية اللبنانية - المعهد المالي، ووزارة المالية الفرنسية - المديرية العامة للمحاسبة ووحدة



التعاون الدولي استقبل المعهد بعثة فرنسية في كانون الثاني ٢٠٠٤ برئاسة محتسب خزينة منطقة ماين، السيد

الآن تيبو، يرافقه السيد دافيد بيساروسي من المدرسة الوطنية للخزينة والسيدة فريديريك جيب من بعثة التعاون الدولي.

تخلل هذه الزيارة لقاءات مع كبار المسؤولين في وزارة المالية اللبنانية ونتج عنها برنامج تعاون وتدريب مشترك يسمح بالاستفادة من خبرات المديرية العامة للمحاسبة العمومية الفرنسية خلال العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وامتداداً لبرنامج العمل المشترك، شاركت بعثة من المعهد المالي مؤلفة من مسؤولة التدريب، السيدة جنان الدويهي، ومنسقة برامج التدريب، السيدة دانيا سنو، والمسؤولة الإدارية، السيدة نادين غندور، في برنامج تبادل ودعم تقني في مجال التدريب، وذلك في الفترة الممتدة من ٢٦ لغاية ٣٠ نيسان ٢٠٠٤ في المدرسة الوطنية للخزينة في مدينة Noisiel الفرنسية. تميّزت هذه الزيارة بمستوى عالٍ من المشاركة والاستفادة لاسيما في ما يتعلق ببرنامج المدربين الجدد وأدوات التقييم وتقنياته وإعداد الحقائق التدريبية. ■

## الاتفاقيات الضريبية الدولية

نظراً لأهمية الاتفاقيات الضريبية الدولية، عقد المعهد المالي بالتعاون مع المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية دورة تدريبية حول اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي الدولية بتاريخ ٧ و٨ نيسان. تلت هذه الدورة طاولة مستديرة شارك فيها ممثلون عن نقابتي المحامين والمحاسبين المجازين لمناقشة المشاكل التي يواجهونها لاسيما لناحية فهم وتطبيق بنود هذه الاتفاقيات. تولى التدريب الخبير الفرنسي السيد فانسان مازوريك، نائب مدير العلاقات الدولية لدى مديرية التشريع الضريبي الفرنسية وشارك فيه المعنيون من موظفي وزارة المالية. ■

## لغات

## إرادة مجموعة وعزم مُدرّسة في لقاء أول لتدريس اللغة الإنكليزية

"Good afternoon everybody" بهذه العبارة استهلّيت صف الإنكليزية الأول Introductory ١ وإذا بـ٢٣ متدرباً يرمقونني بنظرات استفهام، وقد تبين لي من صمت البعض وعبارة "بالعربي، من فضلك" الصادرة عن البعض الآخر أن مهمتي كمدرسة إنكليزية ستكون صعبة وصارمة، وصممت على التواصل باللغة التي لا يجيدونها أبداً، ذلك أن الهدف الرئيسي هو تعليمهم هذه اللغة. إن القول سهلٌ إنما الفعل أصعب. كيف أبداً ومن أين أبداً؟ لاسيما وأني اعتدت تعليم صفوف إنكليزية متقدمة، فكيف لي أن أنطلق من الصفر، حرفياً، وأن أبداً بتعليمهم الأبجدية؟

فعلى الرغم من حماس المجموعة لتعلم الإنكليزية إلا أنها كانت على وشك الانسحاب ذلك أن اللغة التي كنت أصر على استعمالها كانت أقرب إلى الصينية، وكثرت الصعوبات وأخذ الحماس يتلاشى، وإذ بي أُلجأ إلى وسائل التواصل البدائية، فرحت أعبر بالإشارات عن الكلمات وأهّجها على اللوح، وها أنا استقطب أنظار المدربين، وقد اكتسبت الكلمات معناً وبدأنا بالتواصل الفعلي للمرة الأولى.



ومع مرور ساعات التدريب بدأت "الصينية" تتحول إلى... إنكليزية! وحوّلت المهمة المستحيلة إلى حُد حقيقي تبلور برغبتي المتجددة في التعليم، وبعد خمسين ساعة من التعلم، بدأ التلامذة المثابرون يسألون ويعلقون ويجيبون بالإنكليزية، وأصبحت تتردد العبارات الإنكليزية على غرار "excuse me" و "could you repeat please"

و "how do you spell". وقد تبدو هذه العبارات سخيفة للبعض غير أنها أبهرتني وكانت كالنغم لأنني، أما المفاجأة فكانت في الجلسة الأخيرة عندما ودّعت المجموعة بعبارة "goodbye" وفاجؤوني بالرد بلغة إنكليزية سليمة "see you next session ma'am". فشكراً لهذه المجموعة المثابرة التي ناضلت حتى النهاية وبذلت جهوداً لا يستهان بها وبرهنت أن ما من مهمة مستحيلة تستطيع الصمود أمام الإرادة والعزم. ■

إستير سليلاتي، امديست

## دورات تدريبية في الفصل القادم

الإدارة المالية للمؤسسات العامة  
أسس أرشفة الوثائق وحفظها  
مبادئ محاسبة (مستوى متوسط)  
الأوضاع الجمركية  
المحاسبة التحليلية  
موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته



## اتفاقية تلافي الازدواج الضريبي

كثرت منذ الستينات اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي الهادفة إلى مكافحة التهرب الضريبي لاسيما في ما يتعلق بالضريبة على الدخل. وكان ذلك نتيجة للعولمة الاقتصادية التي برزت مع تركز المؤسسات خارج البلدان التي نشأت فيها ومع تطور الاستثمارات الخارجية. وأنت الاتفاقيات الضريبية لتبلي الضرورة الملحة الداعية إلى تخفيض الازدواج الضريبي وإلى إلغائه إذا أمكن. ذلك أنه يشكل عثرة أمام الاستثمارات الدولية.

يمكننا تلخيص الازدواج الضريبي بفرض أكثر من ضريبة واحدة على مبلغ واحد في بلدين مختلفين يدفعها نفس المكلف. أما ما يترتب عن هذه الاتفاقيات، التي تتم مناقشتها على أساس نموذج الأمم المتحدة أو نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي لا ينتج عنها أية أعباء ضريبية تزيد عن تلك التي ينص عليها التشريع الداخلي لكل من الدولتين المتعاقدتين. فيتلخص بما يلي:

- ◀ تتيح لإحدى الدولتين الموقعتين عليها، بحسب معايير "إقامة المستفيد" أو "مصدر الدخل"، فرض ضريبة على مختلف فئات الدخل (العقارات والفوائد ...) تكون لصالح الدولة وحدها أو تتشاطرها مع الدولة الثانية.
  - ◀ تحدد الطريقة التي يجدر اعتمادها لإلغاء الازدواج الضريبي (طريقة الإعفاء أو طريقة التنزيل).
  - ◀ تفرض على البلدين تبادل المعلومات في ما بينهما.
  - ◀ تتضمن سبل للحل الودي في حال واجهت إحدى الدولتين صعوبات في التطبيق أو في تفسير البنود الواردة فيها.
- إن توقيع هذا النوع من الاتفاقيات يسمح للبلدان اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن تخلق فرص عمل وأن يكون لها مردود تستفيد منه البلاد.

## هلا فواز

## ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

## التعاون مع منظمة الجمارك العالمية: برنامج التدريب الإقليمي

تناولت مواضيع جمركية مختلفة. وتميّزت هذه الدورات باستقبالها لمدرّبين من ذوي الاختصاصات والخبرة ومن بلدان عربية وأجنبية متعددة. كما تميّزت بمستوى عال من النقاش وتبادل الخبرات بين المشاركين.

اشتملت الدورات التدريبية على مواضيع متنوعة منها الترانزيت، الإدخال الموقت ورد الرسوم، القيمة للأغراض الجمركية، قواعد المنشأ، النظام المنسق، إدارة المخاطر، تنمية الموارد البشرية، وتستمر الدورات التدريبية خلال الأشهر المقبلة من العام ٢٠٠٤.

تابعت إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع المعهد المالي تنظيم دوراتها التدريبية الإقليمية ضمن إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية-منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط. وشهدت الدورات التي نفذت في النصف الأول من العام ٢٠٠٤ إقبالاً كبيراً للمدرّبين العرب واللبنانيين إذ شارك ٢٥٤ متدرّباً (١٣٧ موظفاً من لبنان و١١٧ موظفاً من جنسيات عربية مختلفة) في ٨ دورات تدريبية



موضوع الدورة	المدرّب	الفترة الزمنية	العرب	اللبنانيون
الترانزيت وإجراءات الحدود	السيد جان الحلبي، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	١٩ - ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٤	١٢	٢٣
الإدخال الموقت ورد الرسوم	السيد جان الحلبي، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	٢١ - ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٤	١١	٢٣
القيمة للأغراض الجمركية	السيد عيسى بن عبد الله العيسى، جمارك المملكة العربية السعودية	١٦ - ٢٠ شباط ٢٠٠٤	٢٠	١٧
حول قواعد المنشأ (١)	السيد بيار بول دو فوشيه، منظمة الجمارك العالمية	١٩ - ٢٢ آذار ٢٠٠٤	٣	٢٥
قواعد المنشأ (٢)	السيد جمال الحري، جمارك المملكة العربية السعودية	٢٢ - ٢٦ آذار ٢٠٠٤	١٨	١٦
تنمية الموارد البشرية	الدكتور منح جحا، شركة ماستر بلان، لبنان	١٩ - ٢١ نيسان ٢٠٠٤	١٥	٤
النظام المنسق	السيد موريس عساف، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	١٠ - ١٤ أيار ٢٠٠٤	١١	١٧
ادارة المخاطر	السيد حسان بعاج، منظمة الجمارك العالمية	٧ - ١١ حزيران ٢٠٠٤	٢٧	١٢
مجموع أعداد المتدرّبين			١١٧	١٣٧

## توقيع مذكرة تفاهم بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي

في السادس من نيسان ٢٠٠٤، وقّع وزير المالية فؤاد السنيورة، من مقر بعثة البنك الدولي في بيروت، ونائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السيد كريستيان بورتمان، ونائب رئيس معهد البنك الدولي، السيد زياد الأحمد، من مقر البنك الدولي في واشنطن، وعبر الأقمار الصناعية، مذكرة تعاون بين المعهد المالي ومعهد البنك الدولي. تؤسس هذه المذكرة لشراكة علمية ومعرفية بين الطرفين تركز على الميزات التي يتمتع بها لبنان وخصوصاً ثروته البشرية وتهدف إلى تطوير وتوسيع تبادل المعرفة والنشاطات التدريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنص الاتفاقية على التعاون في المجالات التالية:

- ◀ تنظيم النشاطات التعلّمية ونشر المعلومات من خلال المؤتمرات وورش العمل وغيرها بهدف تسليط الضوء على مشاكل التنمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ◀ تنظيم نشاطات التعلّم عن بعد من خلال شبكة التعلّم للتنمية.
- ◀ تبادل ونشر الخبرات والمعلومات والمنشورات ذات الصلة.



وقد شارك في حفل التوقيع عدد من الذين مهدوا الطريق أمام هذه الشراكة وساهموا في تحقيقها، ونذكر منهم مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض بساط والمسؤولة عن نشاطات البنك الدولي في بيروت، السيدة حنين السيد، وكبار المسؤولين في وزارة المالية والمعهد المالي وبعثة البنك الدولي. ■

## وزارة المالية في تنمية مواردها البشرية:

## برنامج المنح الذي تموله الحكومة اليابانية والبنك الدولي

القروض وأصبحت الآن من الممولين الرئيسيين للبنك الدولي. إن تجربة اليابان المذهلة مع البنك الدولي وإيمانها بأهمية هذه المؤسسة دفعتها إلى تأسيس هذا البرنامج، حيث تقوم الحكومة اليابانية بالتمويل في حين يتولى البنك الدولي الإدارة، ويشكل هذا البرنامج جزء من سياسة تنمية الموارد البشرية التي تبناها الحكومة اليابانية في دعم الدول النامية.

بدأ هذا البرنامج سنة ١٩٨٧ وتم لغاية سنة ٢٠٠٤ اختيار حوالي ٢١٤٢ شخص من بين حوالي ٤٢,٠٠٠ مرشح من أكثر من ١٥٠ دولة عضو في البنك الدولي، حيث يتم التدريس والتدريب في حوالي ١٥٠ جامعة في أكثر من ٣٠ دولة؛ غير أن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المنح هي الأقل بين جميع الدول النامية. لذا أستغلّ هذه الفرصة لأدعو جميع الزملاء والزميلات للاستفادة من هذه المنح لتنمية مهاراتهم والمشاركة في دفع وزارة المالية قدماً. ■

ماهر جلول

مديرة الواردات

إن السياسة التي تنتهجها وزارة المالية بالتعاون مع المعهد المالي والمؤسسات الدولية لإعداد وتدريب العاملين في الوزارة هي مؤشر على أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية. ولقد استفاد موظفو الوزارة من برامج التدريب الطويل التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الدولية ومنها برنامج المنح الذي تموله الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك الدولي:

## Japan / World Bank Graduate joint Scholarship Program

وتعود جذور هذا البرنامج إلى التجربة اليابانية مع البنك الدولي؛ فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حصلت الحكومة اليابانية خلال الأعوام ١٩٥٣ حتى ١٩٦٦ على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة إعمار البنى التحتية، وكانت اليابان تعتبر في ذلك الوقت ثاني أكبر مقترض من البنك الدولي. وفي منتصف عام ١٩٩٠ قامت الحكومة اليابانية بتسديد جميع



## مؤتمر وزراء المالية حول الإصلاح المالي في الدول العربية والشرق الأدنى

المؤتمر واستمرار التعاون بين دول المنطقة في هذا الموضوع نظراً للحاجة المتزايدة إلى تنسيق السياسات الإصلاحية في المنطقة لاسيما وأن الدول العربية وكذلك دول الشرق الأدنى تواجه التحديات المالية والاقتصادية عيناها خاصة ولجهة ضرورة العمل على اعتماد سياسات مالية وضريبية عصريّة، تؤدي إلى ترشيد نظم الإنفاق العام بما يساهم في تعزيز مردودية الإنفاق العام الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تعزيز الخطوات الآيلة لانفتاح الأسواق المحلية على المنافسة الداخلية والخارجية والى تشجيع وزيادة التبادل التجاري بين الدول



العربية، ولتحقيق ذلك تبدو الحاجة ماسة للمباشرة بتطبيق برامج إصلاح هيكلية بدأتها بعض البلدان وهناك بلدان أخرى لها مصلحة أكيدة في تعزيز مسيرتها الإصلاحية في تلك المجالات.

من هنا قد يكون هذا المؤتمر منطلقاً لسلسلة اجتماعات دورية يعقدها وزراء مالية الدول العربية ومنطقة الشرق الأدنى بهدف تنسيق السياسات ومعالجة المشاكل المشتركة للسير قدماً بالمنطقة فتواكب برمتها ركب الاقتصاد العالمي. ■



اشتمل المؤتمر على محاضرات ركّزت على التحديات المشتركة التي تواجهها برامج الإصلاح المالي والضريبي في المنطقة، وكذلك على عروض تجارب البلدان المشاركة وحلقات حوار مفتوحة لمناقشة المواضيع ذات الصلة. وقد ناقش المشاركون برامج الإصلاح التي هي قيد التطبيق وتلك المقترحة تطبيقها على غرار إصلاح التعريفات الجمركية، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتحديثها، تحسين الإدارة الضريبية والجمركية، إعادة تحديد دور الدولة، مراجعة السياسات الخاصة بالنفقات العامة، تحديث عملية إدارة الموازنة والنفقات بطريقة منتظمة ومجدولة، دراسة إمكانية تنظيم الموازنة على أساس الأداء (Performance budgeting)، تحسين الشفافية المالية والتأكد من بقاء الدين ضمن معدلات قابلة للاحتمال (Debt sustainability) وذلك ضمن إطار إدارة سليمة للدين العام، وقد أجمع المشاركون على أن إصلاح القطاع العام وترشيد الإدارة وزيادة الشفافية تشكل عناصر أساسية لتحقيق هذه الأهداف. كذلك اتفق المشاركون على أن المؤتمر قد حقق فائدة كبيرة عبر تسليط الضوء على جوانب مهمة من الإصلاح المالي وتبادل الخبرات والتجارب بين بلدان المنطقة.. كما توافقوا على أهمية متابعة نتائج

انعقد للمرة الأولى وفي بيروت مؤتمراً حول الإصلاح المالي في الدول العربية ودول الشرق الأدنى نظّمته وزارة المالية اللبنانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي امتدت أعماله على يومين (١٨، ١٩ أيار ٢٠٠٤). وأبرز ما في هذا المؤتمر مشاركة ثلاثة عشر وزيراً مالية (من السعودية، قطر، الإمارات، السودان، عمان، اليمن، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، مصر، المغرب) وعدد من الخُطّطين للسياسات في ١٧ دولة من العالم العربي والشرق الأدنى وكذلك خبراء ومثّلين عن منظمات إقليمية ودولية بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد العربي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية.

هدف المؤتمر إلى مناقشة المسائل الخاصة بالإصلاحات المالية وتعزيز تنسيق السياسات في ما بين دول المنطقة ومع المنظمات الدولية. وقد عرض للخصائص التي تميز دول المنطقة لاسيما لناحية تنوع اقتصاداتها وثرواتها ومواردها، وعلى الرغم من هذا التنوع فإن معظمها يواجه تحديات اقتصادية متشابهة وأهمها تحقيق معدلات أعلى من النمو القابل للاستمرار وفرص عمل تتماشى مع التنامي السكاني في المنطقة.



## وزارة المالية تستقبل في مقرها الجديد المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط

تُحظى نشاطات هذا المركز بالدعم اللازم من الحكومة اللبنانية، ومن المتوقع أن يبدأ المركز نشاطاته في أواخر خريف ٢٠٠٤. وتشمل هذه النشاطات تقديم خدمات المساعدات الفنية والتدريب لكل من أفغانستان ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين واليمن. وتهدف هذه المساعدات إلى تقوية قدرات هذه البلدان لتحقيق إدارة فعالة في المجالين الاقتصادي الكلي والمالي وتشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير المؤسسات الأساسية المعنية بوضع السياسات الاقتصادية. وسوف تركز المساعدة الفنية والتدريب على المواضيع التالية: السياسة الاقتصادية الكلية، السياسات الضريبية وإدارة الإيرادات، إدارة الإنفاق العام، قضايا القطاع المالي، الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ■

إن عملية إدارة الاقتصاد عملية صعبة، فتصميم السياسة الاقتصادية وتنفيذها يتطلب الخبرة الفنية والمؤسسات الحكومية الفعالة وهناك الكثير من البلدان الذي يحتاج إلى العون في اكتساب الخبرة اللازمة في الإدارة الاقتصادية، كما يحتاج إلى المشورة بشأن السياسات الإصلاحية والترتيبات المؤسساتية المناسبة التي أثبتت نجاحاً في بعض البلدان. وهذا هو نوع العون الذي يقدمه صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية. في هذا الإطار أعلن صندوق النقد الدولي، بتاريخ ١٧ أيار ٢٠٠٤، بلسان نائب مديره العام، السيد أغستن كارستنز، أنه سيقوم مركزه الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط (METAC) في بيروت وخبديداً في مبنى وزارة المالية الجديد على كورنيش النهر، وسوف



## وزارة المالية بقلم مجلة Choices



إصلاح وزارة المالية كون هذه الأخيرة تشكل المحرك للنهوض بالاقتصاد

نشرت المجلة الإلكترونية للتنمية البشرية "Choices" الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد مارس ٢٠٠٤ مقالاً للصحفية ريم حداد (من صحيفة دابلي ستار) واصفة شوط الإصلاح والتطور الذي قطعته وزارة المالية اللبنانية منذ ما يناهز العشر سنوات. كما نشرت المقال أيضاً المجلة الإلكترونية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدد ٣٦٥ وما جاء في المقال: "لا يزال عدد من اللبنانيين يجد من الصعب التصديق بأن إدارة الجمارك اللبنانية، التي كانت في السابق معروفة لبروقراطيتها المعقدة ولكثرة معاملاتها، تؤمن الآن أحد الخدمات الأكثر فعالية في الدولة اللبنانية وبأن إدارة المساحة والشؤون العقارية أصبحت قادرة على إصدار الإفادات العقارية والخرائط بدقة. فمنذ ثماني سنوات فقط كانت كافة المعلومات في الوزارة تحفظ على الورق وكان الحصول على أية معلومة يشبه الكابوس الذي لا ينتهي. فالإدارة لم تكن مكننة بعد وموازنة الدولة بكاملها كانت تحسب يدوياً وتحفظ على الورق. ناهيك عن عدم إمكانية القيام بالدراسات الإحصائية. حتى الآلات الحاسبة لم تكن معتمدة في حينها!"

اللبناني والمنفذ للسياسة الاقتصادية للحكومة. فتوجبت هذه المرحلة إقرار الإصلاحات المالية وإعادة النظر في السياسات المالية وتطوير طرق إعداد الموازنات وإعادة تفعيل الضرائب. كل ذلك وفقاً للمواصفات الدولية. لتطبيق الإصلاحات كان على وزارة المالية أن تدخل المكننة إلى جميع وحداتها وأن تبذل جهداً لتحسين مستوى نشر المعلومات بغية تأمين فعالية وشفافية أكبر. لذا وجدت الوزارة موقعاً إلكترونيّاً نشرت عليه وللمرة الأولى الدراسات الإحصائية والمعلومات الضريبية وتلك المتعلقة بإدارة الدين العام والتقارير المالية ومستندات تسجيل المكلفين في الضرائب. ومع انتشار المكننة في الوزارة أصبحت الحكومة مستعدة لبدء مشروع الإصلاح الضريبي عام ٢٠٠١.

وكان لإدارتي الجمارك والشؤون العقارية والمساحة حيزاً كبيراً في عملية الإصلاح انعكس إيجاباً على مصالح المواطن اللبناني والوضع الاقتصادي العام...

تختتم ريم حداد مقالها بالقول بأن إدارتي الشؤون العقارية والجمارك هما خير مثال على التغيير والتطور الحاصلين في لبنان، غير أن بعض المواطنين ليس لديه معاملات ينجزها في هذه الإدارات لذا فهو لا يرى حجم التغيير الحاصل. ■

الحرب الأهلية كان لها تأثيرها أيضاً على الوزارة. فلقد نتج عنها تبعثر بعض الوحدات في المناطق، دمار أو خراب بعض الأبنية واحتراق الملفات وفقدان المعلومات.

ففي هذه الظروف وفي زمن كان فيه الاقتصاد ينازع للصمود والدين العام إلى تزايد، بدأ العمل بمشروع الإصلاح المالي والإداري في وزارة المالية عام ١٩٩٥ بدعم من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. بعد ٤ سنوات على انتهاء الحرب، وكان المبرر للاهتمام الكبير بضرورة



## أنظمة المعلوماتية التطبيقية... ماذا حققت أعمال المكننة حتى اليوم؟

إن خطة تحديث وتطوير أنظمة المعلوماتية التطبيقية وتحسين مستوى ودقة المعلومات في ما يخص مديرية المالية العامة ارتكزت على تطوير وإعادة هندسة مجموعة من الأنظمة التطبيقية الرئيسية وتفرعاتها نذكر منها:



تلك المتعلقة بإدارة الخزينة والدين العام Treasury and Finance Management وإدارة دفع الرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف Payroll & Retirement Management

عذلك لقد أجز المركز الإلكتروني تطوير وإعادة هندسة مجموعة من أنظمة المعلوماتية التطبيقية في مديرية المالية العامة، ووضعت هذه الأنظمة قيد التطبيق والاستعمال وأهمها نظام مكننة حصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وتبسيطها ودفعتها في المصارف التجارية، الذي شكل حلقة الربط بين أنظمة الضرائب والرسوم المختلفة ونظام الخزينة بما سهل على المكلفين وعلى وزارة المالية عملية الدفع والتحصيل.

أما بالنسبة لنظام الموازنة وبعد الانتهاء من إعادة هندسته خلال العام ٢٠٠٣ تم تطبيقه في وزارة المالية وبدأنا بخطة تطبيقه في مختلف وحدات المحاسبة في جميع الوزارات، الأمر الذي سيسهل عملية إعداد وتنفيذ الموازنة من قبل هذه الوزارات، ويسمح أيضاً لديوان المحاسبة الإطلاع ومتابعة عملية تنفيذ الموازنة وإجراء الرقابة المسبقة واللاحقة عبر الدخول إلى هذا النظام واستخراج كافة المعلومات والتقارير اللازمة للقيام بهامه.

كما تم إنجاز إعادة هندسة نظام دفع الرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف وتم تطبيقه خلال عام ٢٠٠٢ و لقد تم من ضمنه دفع معاشات التقاعد لما لا يقل عن حوالي ٥٣ ألف متقاعد عبر المصارف التجارية عوضاً عن دفعها نقداً عن طريق الصناديق التابعة لوزارة المالية، بالإضافة لتوطين رواتب جميع موظفي القطاع العام بمن فيهم الأساتذة والعلمين الذين يفوق عددهم الـ ٤٥ ألف.

على صعيد ضريبة الأملاك المبنية، فلقد تم تصميم نظام جديد لمكننة جميع أعمال دائرة ضريبة الأملاك المبنية بالتعاون مع مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية وبدأ العمل بهذا النظام الجديد في الفصل الأول من هذا العام على أن يعمم تطبيقه على جميع المالكات خلال سنة ٢٠٠٤.

أما في ما يتعلق بنظام إدارة ضريبة الدخل المعمول به منذ

## لوحات موسيقية وفنيّة للاحتفال بيوم المرأة العالمي

للسنة الثانية على التوالي، في ١٠ آذار ٢٠٠٤ احتفلت وزارة المالية اللبنانية من خلال المعهد المالي بيوم المرأة العالمي مسلطة الضوء على دور المرأة وعطائها في القطاع العام عامة وفي إدارات وزارة المالية خاصة.

جرى الحفل برعاية وحضور معالي وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، واستهل بكلمة ترحيب من مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض بساط. وكما في العام الماضي تم توزيع الأزهار على النساء الحاضرات تكريماً لهن بمناسبة حلول يومهن العالمي. كما تخلّل الحفل كلمة لمعالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة بالإشادة بدور المرأة اللبنانية الطليعي.

وتميّز هذا الاحتفال بطابع فني ملفت إذ تخلّته لوحات موسيقية عزفتها فرق من المعهد الوطني العالي للموسيقى، تبعتها أغاني أدتها موظفات من وزارة المالية، فضلاً عن عرض لوحات فنية لرسامات ورسامين لبنانيين بعنوان "نساءيات" ومنشورات قدّمتها جمعيات نسائية لبنانية. ■



### وسام الاستحقاق الوطني الفرنسي

منحت السيدة لمياء المبيض بساط، مديرة المعهد المالي، وسام الاستحقاق الوطني الفرنسي برتبة فارس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٤.



وقد توجه إليها السفير الفرنسي، السيد فيليب لوكورتييه، بأحر التهاني قائلاً: "لقد منحت السيدة بساط هذا الوسام تقديراً لعطائها ومساهماتها في مجال التدريب المستمر الذي يقدم باللغة الفرنسية لكبار الموظفين اللبنانيين والذي يعالج المواضيع الاقتصادية والمالية، لاسيما للجهود التي تبذلها في خدمة الفرنكوفونية في لبنان."

## الضريبة الموحدة على الدخل

تتابع وزارة المالية جهودها في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي لمواكبة المتغيرات والتكيف المستمر مع التحولات المحلية، الإقليمية والدولية الجارية على أكثر من صعيد.

منذ العام ١٩٩٣ يقوم لبنان بإصلاح النظام الضريبي الذي وضع سنة ١٩٥٩. تاريخ إصدار قانون ضريبة الدخل، والذي لم يطور منذ ذلك التاريخ، باستثناء بعض التعديلات التي أدخلت عليه والتي كانت بغالبيتها الساحقة تتعلق بالمعدلات الضريبية.

يرتكز النظام الحالي لضريبة الدخل في لبنان، الذي لم يواكب تطور الاقتصاد اللبناني بشكل عام، على نظام الضرائب النوعية على الدخل وفقاً لمصدره، وقد استوحى في حينه من القوانين والتجارب الفرنسية للضريبة التي كانت سائدة في تلك الآونة. ومنذ ذلك الحين ما زال لبنان يطبق نظام الضرائب النوعية على الدخل هذا بالرغم من أن الغالبية الساحقة من الدول ومنها فرنسا، استبدل وعدّل نظامه الضريبي بنظام آخر عرف بنظام الضريبة الموحدة على الدخل.

من ضمن الخطة الإصلاحية الشاملة التي وضعتها وزارة المالية للنظام الضريبي، جرى تنفيذ عدة مشاريع ذات طابع تنظيمي وإصلاحي أعطت نتائج مشجعة. نذكر من ضمنها:

- ♦ تطبيق نظام ضريبي مكن.
- ♦ تدريب الموظفين، خاصة العناصر الشابة.
- ♦ استحداث قاعدة مكلفين مركزية وإعطاء رقم مالي لكل مكلف.
- ♦ استحداث الضريبة على القيمة المضافة.

### مميزات هذه الضريبة

إن نجاح تطبيق المشاريع المذكورة أعلاه دفع وزارة المالية إلى المباشرة باستحداث الضريبة الموحدة على الدخل، التي تهدف إلى تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح وزيادة الحصيلة الضريبية عبر توحيد مصادر الدخل للفرد، وليس عبر زيادة معدلات الضرائب المفروضة على المكلفين.

١. الضريبة الموحدة على الدخل هي أقرب الضرائب إلى تحقيق العدالة حيث يمكن بواسطتها مراعاة القدرة التكاليفية (أو الطاقة الضريبية) للمكلف، بمنحه الإعفاءات والتخفيضات التي تتلاءم وحالته المالية وأعبائه العائلية.
٢. إن الضريبة الموحدة على الدخل تستعمل كوسيلة لتحفيز وتوجيه الاقتصاد عن طريق منح تنزيلات ضريبية، للمستثمرين -وفقاً لحجم استثماراتهم- أو للاستثمارات الريفية مما يؤمن توازن في الاستثمارات بين المناطق اللبنانية كافة.

سنوات فلفد تمت إضافة عدد من البرامج إلى هذا النظام للمساعدة في استلام جميع أنواع التصاريح الضريبية وإجاز تسوية ضريبة الدخل بالإضافة إلى إصدار عدد من التقارير والبيانات الإحصائية.

ولقد تم تطوير وتطبيق نظام مكنة كافة العمليات المتعلقة بإدارة الضريبة على القيمة المضافة. وتم ربط هذا النظام بنظام ضريبة الدخل بشكل يؤمن حاجات الإدارة الضريبية. كما تم البدء بتطوير وتطبيق نظام خاص لمكنة كافة عمليات الضريبة على الرواتب والأجور، وبالتالي ربطه بنظام ضريبة الدخل.

أما على صعيد الأرشفة ومتابعة المعاملات، فقد نفذت وزارة المالية المرحلة الأولى من تطبيق نظام أرشفة إلكترونية في المبنى الرئيسي (رياض الصلح) والذي يمكنها من خلاله متابعة سير المعاملات والمستندات من تاريخ استلامها وحتى الانتهاء منها مروراً بكافة المراحل التي تمر بها. تتضمن المرحلة الثانية من هذا المشروع استكمال تطبيق هذا النظام في مختلف الوحدات في



وزارة المالية على أن تتضمن المرحلة الثالثة ربط هذا النظام بشبكة الإنترنت وبالتالي إعطاء المواطنين إمكانية متابعة حالة معاملاتهم. بالإضافة إلى حفظ أرشيف الوزارة بشكل إلكتروني مما يسهل عملية استخراج المستندات والمعاملات وتبويبها والرجوع إليها عند المقتضى. ولقد تمت أرشفة ملفات الموظفين والعمل على أرشفة ملفات مكلفي ضريبة الدخل والضريبة على القيمة المضافة وملفات المتقاعدين من خلال ورش عمل في كل من المبنى المركزي ومبنى كورنيش النهر.

هذا وقامت وزارة المالية بتطوير موقعها على الإنترنت مما يمكن المواطنين الحصول على المعلومات وطباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها في معاملاتهم مع الإدارة (كتصاريح ضريبة الدخل وغيرها) وفق الدليل الخاص لإجاز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى ومن ثم إمكانية مباشرة معاملاتهم ومتابعتها وإجازها في مرحلة لاحقة بعد إقرار المواد القانونية اللازمة لهذا الغرض. ■

**جورج ضاهر**  
رئيس المركز الإلكتروني

٦. تعزيز الجهود المبذولة لتدريب الموظفين الذين سيتولون تطبيق هذه الضريبة.
٧. إطلاق حملات تثقيف وتوعية للمكلفين والمواطنين كافة لشرح وتفسير نظام الضريبة الموحدة على الدخل حيث يتطلب تطبيقه جهداً استثنائياً وتعاوناً بناءً من جانب المكلفين بالضريبة كافة.

### ما تم تنفيذه حتى اليوم

١. إنشاء فريق عمل مؤلف من الأشخاص الذين ساهموا في استحداث الضريبة على القيمة المضافة، وقد باشر هذا الفريق بالاستعانة ببعض الخبراء الدوليين في العمل على تحضير السياسات الضريبية المناسبة لاعتمادها، وسوف يتم إلحاق موظفين آخرين بهذا الفريق من مختلف الوحدات المالية.
٢. إحداث دائرة ضريبة الرواتب والأجور التي ستكون مسؤولة عن إدارة ما يقارب الـ ٥٠٠ ألف ملف لموظفين ومستخدمين وأجراء في القطاعين العام والخاص. كما أنها ستكون مسؤولة عن التعامل مع ٣٥ ألف صاحب عمل على الأقل هم المسؤولون عن اقتطاع ضريبة الباب الثاني وتأديتها للخزينة وكذلك تقديم التصاريح لوزارة المالية عن الرواتب والأجور التي يدفعونها لمختلف فئات المستخدمين والأجراء العاملين لديهم.
٣. إحداث دائرة كبار المكلفين التي تعنى بكبار المكلفين بالضريبة من شركات أموال وشركات أشخاص ومؤسسات فردية والتي تؤمن للخزينة القسمة الأكبر من الإيرادات الضريبية، وذلك من أجل تقديم مستوى عال من الخدمة لهذه الفئة من المكلفين وإدارة شؤونها من قبل موظفين ذوي كفاءات مميزة وخبرة عالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد ويعزز واردات الخزينة ويخفض كلفة التكليف والتحصيل الضريبي.
٤. إحداث دائرة قاعدة المكلفين المركزية من أجل بناء قاعدة معلومات موحدة لتلبية متطلبات الإدارات الضريبية.
٥. تأليف لجنة من كبار الخبراء في القانون ومن بعض موظفي وزارة المالية السابقين والحاليين لمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بضريبة الدخل والنصوص التطبيقية والتفسيرية الخاصة بها، ودراساتها وتحليلها وتقديم الاقتراحات لجهة توحيد مضمونها وتفسيرها بشكل واضح ومبسط واقتراح ما غفلت عنه تلك النصوص أو ما هو ضروري لإكمالها. وستقوم هذه اللجنة بمراجعة نتائج أعمال فريق العمل الذي يتولى الإعداد لمشروع الضريبة الموحدة على الدخل. ■

### أعد الملف فريق الضريبة الموحدة

٣. إخضاع الدخل الإجمالي الحاصل لدى المكلف من كافة المصادر لضريبة واحدة تراعي ظروف المكلف الشخصية.
٤. عدم التمييز بين المداخيل أياً كان مصدرها وأياً كانت طبيعتها.
٥. وحدة المعدل المطبق وتصاعديته.
٦. توحيد أحكام تحديد الوعاء الضريبي وإجراءات التحقق والتحصيل ومطالبة المكلف بتقديم إقرار واحد عن جميع إيراداته.
٧. وحدة الإدارة الضريبية.
٨. الضريبة الموحدة أقل تعقيداً وأيسر تحصيلاً للإدارة الضريبية من الضرائب النوعية.
٩. الضريبة الموحدة أكثر ملاءمة للمكلف بتقديمه إقراراً واحداً بدلاً من إقرارات متعددة ما يمكنه من معرفة التزاماته الضريبية بطريقة واضحة.

### ملاحظة

إن نظام الضريبة الموحدة لا يلغي الضرائب النوعية على الدخل بل يعمل على اختصارها وتبسيطها بالإضافة إلى أن هذه الضرائب النوعية المقطوعة خلال السنة تسجل لحساب المكلف وتُحسم من مجموع الضريبة الموحدة التوجبة عليه عند نهاية السنة ولدى تقديم التصريح السنوي.

### خطة تنفيذ نظام الضريبة الموحدة على الدخل

- وضعت وزارة المالية في أولوية اهتماماتها خطة مبرمجة لإحداث نظام الضريبة الموحدة على الدخل في لبنان ليحل محل النظام الضريبي النوعي. وهي قد بدأت منذ مدة في تنفيذ هذه الخطة وحققت جوانب أساسية من هذا المشروع وهي تعد لتنفيذ ما تبقى منه على الشكل التالي:
١. وضع الدراسات حول السياسات الضريبية والدراسات المقارنة في ضوء التجارب العالمية الملائمة واستخلاص الأنسب للبنان منها.
  ٢. إعادة صياغة قانون ضريبة الدخل بما يحقق تنفيذ الضريبة الموحدة على الدخل وإعادة النظر بقوانين عديدة مرتبطة به ومنها على سبيل المثال قانون التجارة، قانون ضريبة الأملاك المبنية، قانون البورصة وغيرها.
  ٣. إعداد مشروع قانون بالإجراءات الضريبية مع إعادة النظر بالقوانين المتعلقة بهذه الإجراءات كقانون المحاسبة العمومية وقوانين تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم وغيرها.
  ٤. الإعداد لاستصدار النصوص التطبيقية اللازمة بعد أن يصار إلى مناقشتها مع الهيئات المعنية عند الاقتضاء.
  ٥. إعادة النظر في هيكلية وزارة المالية ولاسيما مديرية الواردات المتزايدة الحجم والدور والأهمية لتتمكن من القيام بدورها على وجه أفضل.

## متفرقات

٢٢-٢٤ آذار ٢٠٠٤: "برمجة الرقابة الضريبية وتحليل المخاطر"



نظمت وزارة المالية اللبنانية بالتعاون مع مركز اجتماعات ودراسات المسؤولين عن الإدارات الضريبية (CREDAF) اجتماعاً للمسؤولين في الإدارات الضريبية حول "برمجة الرقابة الضريبية وتحليل المخاطر" في بيروت. تولى إدارة النقاشات السيد دومينيك جينيه، المسؤول عن الشؤون الضريبية في المركز والسيد عبد الحق شيخ من المديرية العامة للضرائب في المغرب. شارك في الاجتماع مدراء مالية عامون ومسؤولون في الإدارات الضريبية وخبراء في هذا المجال يمثلون حوالي ٢٠ دولة فرانكوفونية من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا عاجلوا مواضيع ضريبية. ■

١٢ آذار ٢٠٠٤: تعزيز الشراكة بين اليابان ولبنان

عقدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA، ممثلة بالسفارة اليابانية، اجتماع عمل هدفه تعزيز الشراكة بين اليابان ولبنان. حضر ورشة العمل السفير الياباني، السيد موراكامي توكوميتسو، ورئيس الوكالة في لبنان، السيد أنطوان غريب وعدد من المشاركين اللبنانيين في الدورات التي تنظمها JICA، وحضر عن وزارة المالية السيدان سامي عباس (مديرية الجمارك) وعلي الشامي (مديرية المحاسبة العامة) والسيدة حياة نادر (مديرية الواردات). تخلل الاجتماع كلمة للسفير الياباني شدد فيها على أهمية العلاقة اللبنانية اليابانية وعلى توثيق التعاون من خلال زيادة عدد المتدربين في مجالات متعددة وبخاصة المهنية. تبعها عرض وثائقي عن التدريبات العملية التي جرت في المصانع والمراكز التدريبية في سوريا والمقرر أن تجرى في لبنان. كما جرى تواصل وتباحث بين المشاركين وموظفي السفارة حول الأمور التي تساعد على زيادة الخبرات وتعزيز التعاون بين الفريقين على الصعيدين المالي والاقتصادي. ■



## نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

## وفود وبعثات أجنبية الى وزارة المالية

٢٠ آذار ٢٠٠٤: زار وفد من وزارة المالية العراقية يتأسسه وزير المالية العراقي وزارة المالية اللبنانية واطلع على المشاريع والإصلاحات التي تقوم بها كما ناقش سبل التعاون والاستفادة من الخبرة اللبنانية لاسيما في ما يتعلق بإجازات المكتنة التي حققتها وزارة المالية اللبنانية في مديرتي الجمارك والمساحة والشؤون العقارية. ■

١٢ كانون الأول ٥ - آذار ٢٠٠٤: شاركت الأنسة ماريا ملص من فريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية العامل في وزارة المالية في دورة تدريبية في معهد صندوق النقد الدولي في واشنطن حول "السياسات والبرمجة المالية". وضمت الدورة ممثلين عن ٣٩ دولة. أما البرنامج فانقسم إلى محاضرات عالجت مبادئ السياسات المالية والاقتصادية والنقدية. وقد تلا هذه المحاضرات ورش عمل توزع فيها المشاركون إلى عدة فرق حيث أجرى كل فريق دراسة حالة حول البيانات الاقتصادية لدولة ما وازعاً نفسه مكان بعثات صندوق النقد الدولي التي تتولى هكذا مهمات. وقد لجأ كل فريق إلى تطبيق البرامج الاقتصادية التي عرضتها المحاضرات الصباحية ومن ثم أنشأ نموذجاً خاصاً به معتمداً برنامج Excel و E-views. ■



## الفساد

هل تعلم أن الفساد بات قابلاً للقياس؟

نشرت المنظمة غير الحكومية Transparency International في العام ١٩٩٨ أكثر المؤشرات شمولية حول قياس الفساد تُعرف بمؤشر قياس الفساد. وتسمح هذه المؤشرات ترتيب الدول بحسب درجة الفساد الملموسة لدى الموظفين والمسؤولين السياسيين. بدءاً من صفر لبلد يعمه الفساد كلياً وصولاً إلى ١٠ لبلد خال تماماً منه. للبيان، إليكم آخر قائمة وضعتها منظمة Transparency International في العام ٢٠٠٣ (علماً أن القائمة الأخيرة نشرت في العام ١٩٩٩).

فبحسب هذا الجدول، يحتل لبنان المرتبة ٨٠ مع ١٠/٣. أما البلد العربي الأول الوارد على القائمة فهو عمان الذي يحتل المرتبة ٢٦ مع ١٠/٦,٣، يليه البحرين مع ١٠/٦,١ (٢٧). مع الإشارة إلى أن إسرائيل تحتل المرتبة ٢١ مع ١٠/٧. والفساد أكثر انتشاراً في قطاعات الأشغال العامة والبناء، والصناعة والأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفساد متدنية في الأعمال المصرفية والمالية.

مرتبة البلد	البلد	نتيجة مؤشر قياس الفساد للعام ٢٠٠٣
١	فنلندا	٩.٧
٢	أيسلندا	٩.٦
٣	الدانمارك	٩.٥
٣	نيوزلندا	٩.٥
٥	سنغافورة	٩.٤
٦	السويد	٩.٣
٧	هولندا	٨.٩
٨	أستراليا	٨.٨
٨	النرويج	٨.٨
٨	سويسرا	٨.٨
٨٠	أرمينيا	٣.٠
٨٠	إيران	٣.٠
٨٠	لبنان	٣.٠
١٣١	هايتي	١.٥
١٣٢	نيجيريا	١.٤
١٣٣	بنغلادش	١.٣

يتبع...

غريتا مهنا  
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي



## تعريف

الفساد عبارة باتت رائجة في أيامنا هذه وموضوعاً يكثر فيه الكلام في غالبية الدول. فنادرة هي تلك الدول التي تدعي أن الفساد لا يطالها. والتعريف الأكثر رواجاً إنما يتحدث عن "استغلال الصلاحيات التي تجيزها الوظيفة العامة لأغراض الإثراء الشخصي".

## أشكال الفساد

يتخذ الفساد أشكالاً عدة من نهب وغش وإتجار... فهو لا يقضي بالضرورة بدفع الأموال. بل يمكن أن يأخذ شكل تقديم هدايا ومزايا من نوع آخر لإبرام الصفقات. بالتالي يميز المراقبون بين "الفساد على نطاق صغير" و"الفساد على نطاق كبير": فالأول يفرض عادة إلى دفع مبالغ بسيطة لصغار الموظفين الحكوميين من أجل "تسيير الأعمال" والتحايل على بعض العقوبات البيروقراطية. أما الفساد على نطاق كبير، فينطبق على المؤسسات الكبرى التي تدفع آلاف لا بل ملايين الدولارات للمسؤولين الحكوميين أو السياسيين بغية إبرام الصفقات التجارية المربحة. ولا بد من الإشارة إلى أن الفساد يضم طرفين: الراشي (العرض) والمستفيد (الطلب).

## أسباب الفساد

عديدة هي الأسباب التي تؤدي إلى الفساد، ومنها:

- ♦ الرغبة في إبرام صفقة أو عقد مع الجهات العامة لتزويدها بالخدمات أو المواد التي تحتاج إليها.
- ♦ نيل الحصانة بعد التحايل على مصلحة الضرائب وتخفيض الرسوم المستحقة بصورة غير مشروعة.
- ♦ التقدم على الغير على لائحة الانتظار (للحصول على خط هاتف أو منحة دراسية، إلخ).
- ♦ تسهيل أو تسريع الإجراءات البيروقراطية البطيئة في غالب الأحيان.

## تنويه



نوه مدير المالية العام، السيد ألان بيفاني، بالمرقاب الرئيسي بالتفويض، السيد أحمد دمج (مالية لبنان الجنوبي) لكفاءته وجدبته وللجهود التي بذلها لاعتماد برنامج إصدار جداول ضريبة الدخل الذي صممه وربطه مع برنامج التحصيل بالاشتراك مع زميله السيد إيلي عروق. ■

## المشاركون في دورات الـ JICA يجتمعون في منزل السفير الياباني

لبي كل من السيدة حياة نادر (مديرية الواردات) والسيد علي الشامي (مديرية المحاسبة العامة) دعوة السفارة اليابانية، لحضور اجتماع في منزل السفير الياباني في بعبدا في السادس من شهر شباط المنصرم، توجهت الدعوة إلى كافة اللذين شاركوا في دورات تدريبية في اليابان وخارج اليابان من خلال الـ JICA لتخلل الاجتماع كلمة للسفير الياباني ركّز فيها على الصداقة بين لبنان واليابان وعلى ضرورة تعزيز التعاون بينهما والاستفادة من الخبرات اليابانية لرفع مستوى الأداء مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في لبنان، ثم ألقى الحاضرون كلمة شكر للدولة اليابانية، اختتم الحفل بمأدبة عشاء على شرف المشاركين. ■

## بمناسبة عيد العمال ...



En ce premier mai  
Pour vous tous dans les directions,  
Tous les bureaux et régions  
Pour votre participation à la modernisation  
Pour vos efforts inlassables,  
Dans chacun des projets, par toutes les étapes,  
Des moindres, aux plus remarquables  
Aussi controversés que soient les commentaires  
A ceux pour qui il reste beaucoup à faire  
Il suffirait de rappeler les réalisations.  
En cette belle journée du premier mai  
Sans parler finances, en toute simplicité,  
J'ai aimé rendre un hommage bien mérité  
A tous les fonctionnaires de notre ministère.

## هلا قميريس، المعهد المالي

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الولايات:

داني شاكز: مالية البقاع  
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان  
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي  
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي  
عبد الله عبد الله: مالية النبطية  
لبنى بستاني: المعهد المالي

## بنين وبنات



- رزقت أمينة المكتبة المالية جوزيان شبلي كفوري بمولودة أسمتها **لين**
- رزقت المراقبة كارولين سمعان (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته ألان ◀ ◀
- رزقت المراقب الرئيسي هادي نرش (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها راشيل
- رزقت المراقبة مجدولين شكري (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته كريس
- رزقت المراقبة ألين تامر (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته جورج
- رزقت المراقب علي ضاهر (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسماها لارا
- رزقت المراقبة منى شعبان (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ليلي
- رزقت المراقبة سوسن الرفاعي (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته طه
- رزقت المراقبة الرئيسية ميرنا دبح والمراقب الرئيسي جورج بو فرنسيس (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماها رودي
- رزقت المراقب أنطوان عزيزة (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماها جو
- رزقت المراقب مجدي بيضا (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماها جاد
- رزقت مقدمة الخدمات الفنية هنادي الحر (مالية لبنان الجنوبي) بمولودة أسمتها يارا ◀ ◀
- رزقت المراقب حسان أبو خليل (مالية النبطية) بمولودة أسماها ورود

رزقت المراقب كامل محسن (مالية لبنان الجنوبي) بحفيدة اسمها ياسمين وقد أهداها هذه القصيدة:

بدأت حدائقنا تطل ورودها  
وإذا السماء تزّنت بشموسها  
كنت الأساس لبيتنا وعماده  
أنت الحبيب وأنت مصدر فرحتي  
أكملت فرحتنا بعرس جميلة  
واليوم تزداد اللآلئ، لؤلؤة  
تلك الشجيرة أبكرت بعطائها

والياسمين أوائل الأزهار  
تزداد زينتها مع الأعمار  
والشمعة الأولى لكل الدار  
رغم البعاد وقسوة الأقدار  
صارت محل محبتي وفخاري  
مشعاعه مكسوة بالغار  
فأتوا لنا بأطيب الأثمار

## شهادات



- حاز المراقب وسام خليل شريم (مالية جبل لبنان) على ماجستير إدارة مالية بدرجة جيد جداً موضوعها تأثير اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية على الصناعة اللبنانية.

## جريمة الغش الضريبي وأثارها من جديد المكتبة المالية كتاب محمد زياد رمضان. بيروت: المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٤

من أهم خصائص القرن العشرين، ظهور الجرائم الاقتصادية واحتلالها مكانة تفوق تلك التي احتلتها جرائم الاعتداء على الأشخاص. ومن الجرائم الاقتصادية التقليدية الجرائم الضريبية وبالأخص جريمة الغش الضريبي.

فمن خلال هذا الكتاب يعرفنا الكاتب على ماهية الغش الضريبي، مفهوم الغش الضريبي وأثاره.

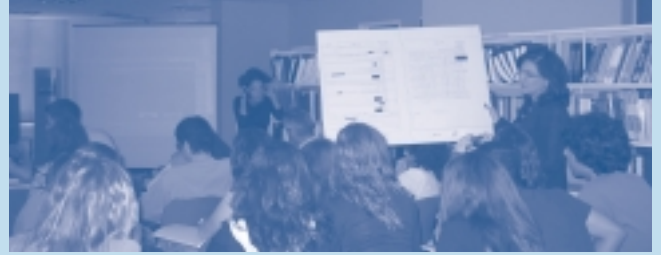
يتناول القسم الأول من الكتاب تعريف الغش الضريبي وتبعاً جريمة الغش الضريبي وتفريق الغش الضريبي عن غيره من الظواهر المشابهة له.

أما الفصل الثاني من الكتاب فيلقي الضوء على أسباب الغش الضريبي التي قسمت إلى نوعين: أسباب عائدة إلى المكلف وأسباب خارجة عن إرادة المكلف. كما يعرفنا على وسائل الغش الضريبي وأركان جريمة الغش الضريبي وأثارها المالية والاجتماعية والاقتصادية ومدى خطورتها على المجتمعات كافة.

أما القسم الأخير من الكتاب فيشرح الجريمة الاقتصادية وخصائصها وعلاقتها بجريمة الغش الضريبي.

في إطار سياسة الانفتاح والتواصل والتوعية المالية التي تعتمد عليها وزارة المالية والمتوجهة بشكل خاص نحو الشباب أطلقت المكتبة المالية سلسلة لقاءات تحت عنوان "الشباب يتعرفون على وزارة المالية". تتوجه هذه اللقاءات إلى الصفوف الثانوية في كافة مدارس لبنان. شارك في اللقاء الأول، الذي جرى يوم الخميس الواقع فيه ٢٩ نيسان ٢٠٠٤، تلامذة الصفوف الثانوية في الثانوية الإنجليزية الفرنسية.

تهدف هذه اللقاءات إلى تنمية معارف الشباب في المواضيع المالية والاقتصادية وتوعيتهم على الدور الذي تلعبه وزارة المالية في حفز الاقتصاد والنمو ودور المجتمع المدني في تحسين الخدمة العامة والمطالبة بالشفافية وحسن الإدارة.



تخلل البرنامج عرض عن وزارة المالية عرّف بمختلف مديرياتها والمهام المناطة بها وبرامج الإصلاح المستحدثة فيها. ومن ثم قام التلامذة بزيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة حيث تعرفوا على مختلف وحداتها وطريقة عملها.

من بعدها عاد الطلاب إلى المكتبة المالية للمشاركة في دورة توجيهية خاصة بالمواضيع المصرفية تولاها ممثلون عن مصرف السوسيتيه جنرال في لبنان، راعي المكتبة المالية الذي نظّم في نهاية اللقاء اختباراً للتلاميذ، نال على أثره الفائز جائزة. تلا ذلك حلقة توجيه مهني تولتها جمعية التنمية والتوجيه.

Junior Achievement Lebanon وهي منظمة غير حكومية تعنى بالتوجيه المهني للشباب لها خبرة طويلة مع عدد كبير من المدارس. تميزت هذه الفقرة بالفاعل بين التلاميذ والممثل عن المنظمة، السيد جليبر ضومط الذي تولى إحياء الجلسة من خلال تحفيز النقاش وتوزيع مستندات مفيدة وعملية. وما لا شكّ فيه أن المعهد المالي سيستقبل طلاباً من مدارس أخرى.

### المكتبة المالية برعاية



بنك سوسيتيه جنرال  
في لبنان

## جديد المكتبة المالية:

جديدنا

### × لجنة استشارية للمكتبة المالية

تعلن المكتبة المالية أنها بصدد تشكيل لجنة استشارية للاجتماع دورياً والداولة حول كيفية تحسين خدماتها وتوسيع مجموعتها والترويج لها أو غيرها من المواضيع المتعلقة بتعزيز المكتبة وبالتالي زيادة عدد زوارها. الرجاء من يهمل المشاركة في هذه اللجنة الاتصال بنا على الرقم التالي: ١٧ ٠١/٤٢٦ أو مراسلتنا على العنوان التالي: bibliotheque@if.org.lb

### × المكتبة بحلتها الجديدة

مع حلول الصيف، اكتست المكتبة المالية حلة جديدة حيث انتعلت أرضية خشبية وخلعت عنها ثوبها القديم، كما جدّدت ألوان جدرانها ... أقصدوا المكتبة الآن للاستمتاع بمظهرها الأنيق والاستفادة من فرصة المطالعة والعمل في إطار حديث مشرع للجمهور!